

الرياض أنشأت مبادرة (بناء القدرات) لدعم برامج الطفولة

المملكة تدعو المجتمع الدولي لمكافحة جرائم العنف ضد الأطفال

حقوق - واس

أكد مندوب المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير فيصل طراد إدانة المملكة لجميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك البدني والنفسي. وقال طراد، في كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان خلال مناقشته لقضية مكافحة العنف ضد الأطفال، إن تعزيز وحماية حقوق الطفل مسؤولية أساسية وألوية على المستوى الوطني والعالمي على حد سواء، تستحق



لإساءة معاملة الأطفال من قبل برنامج الأمان الأسري الوطني ومركز الأبحاث بمستشفى الملك فيصل التخصصي بغرض إدخال البيانات الديموغرافية من قبل مراكز حماية الطفل في القطاع الصحي مباشرة عبر الإنترنت عند رصد حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال، وتحديثها تبعاً للحصول على إحصاءات دقيقة عن حالات العنف ضد الطفل وأسبابه، ليتسنى لنا عمل برامج تتناسب مع الحالات والأسباب والمجتمع.

وأوضح أن المملكة أصدرت برنامج (أساس) الذي يهدف إلى تحسين التعليم المبكر للأطفال، وأطلقت مبادرة (إعلام صديق للطفل) الذي يؤسس لعلاقة مهنية وشراكة مستدامة مع مؤسسات الإعلام من أجل رفع درجة الوعي والاهتمام بقضايا الطفولة.

وأفاد السفير فيصل طراد أن المملكة أنشأت مبادرة (بناء القدرات) التي تهدف إلى رفع قدرات الكفاءات القيادية التي تتولى الإشراف المباشر على برامج الطفولة في مختلف قطاعات الدولة وتمكينها من التعامل مع التحديات القائمة والمتوقعة في هذا الجانب. وطورت برنامج (حماية) الذي يهدف إلى المساهمة في رفع مستوى الوقاية من العنف ضد الأطفال على الصعيد الوطني من خلال تدريب المعلمين والتربويين على كشف حالات العنف وكيفية معالجتها. إضافة إلى تعزيز مبادرة (شركاء الطفولة) وهي أهم أدوات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة الهادفة لتحقيق التنسيق الكامل بين مختلف الجهات المعنية بالطفولة.

الاهتمام الفوري من المجتمع الدولي والتنفيذ الفعال للالتزامات الدولية فيما يتصل بحقوق الأطفال.

وأضاف أن أي عنف ضد الأطفال لا يمكن تبريره، وأن هناك حاجة لتعزيز التعاون الدولي لمنع وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وأن يجري التصدي للعنف الأسري بالتوعية والتوجيه وتعزيز الشراكة والتضامن على المستوى الرسمي والأهلي، وإيجاد البرامج والحلول الهادفة لتخفيف المعاناة ورعاية المتضررين.

وشدد سفير المملكة على أن الشريعة الإسلامية التي تستمد المملكة أنظمتها منها أوجبت حماية حقوق الإنسان كافة بما فيها حقوق الطفل، فانضمت لاتفاقية حقوق الطفل، وأقرت العديد من الأنظمة المحلية والمبادرات الاجتماعية، إضافة إلى ما كفله النظام الأساسي من حقوق أساسية، ومن أهمها نظام الحماية من العنف والإيذاء الذي يركز على قضية العنف الأسري ويخص جميع أفراد الأسرة وحمايتهم، وتدشين السجل الوطني

..وتلاحق المتورطين في جرائم اعتداءات جنسية ضد الأطفال عبر الإنترنت

حقوق - خاص

السفارة الأميركية بالرياض من أجل الدخول في شراكة مع المملكة لتعطيل وفك الشبكات العالمية سواء التجارية وغير التجارية لتبادل الصور ومقاطع الفيديو للاعتداء الجنسي على الأطفال، في ظل العلاقات الوثيقة مع المركز الوطني للأطفال المفقودين والمعتدى عليهم جنسياً والمركز الدولي للأطفال المفقودين والمعتدى عليهم جنسياً.

من جانبها أوضحت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في وقت سابق، عن تتبع المتحرشين إلكترونياً، أن دور الهيئة توعوي وتعاملها فقط مع المواقع الإباحية التي تبلغ بها، ومن مسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية، تبذل على الدوام جهودها في التوعية حول هذا الموضوع، سواء على مستوى الظهور الإعلامي المستمر في مختلف أشكاله، أم على مستوى الحملات التوعوية.

يشار إلى أن جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال تمثل 14 في المئة من مجمل الجرائم الإلكترونية.

وافقت وزارة الداخلية السعودية على تبادل المعلومات المتعلقة بالأطفال المفقودين والمعتدى عليهم جنسياً عبر شبكة الإنترنت، ومشاركة المعلومات في التحقيقات التي تجرى مع الأشخاص المتورطين في اعتداءات جنسية ضد الأطفال عبر شبكة الإنترنت ويوجدون بالسعودية وخارجها، وبما يضمن ضبط مرتكبي هذه الجرائم داخل المملكة وخارجها ومحاكمتهم.

ووفقاً لمصادر صحفية فإن الجهات المختصة بالمملكة بدأت في تسجيل وتوثيق معلومات الأشخاص والجهات المتورطين في الجرائم الجنسية بحق الأطفال عبر شبكة الإنترنت، تمهيداً لتبادلها مع وزارة الداخلية الأميركية، التي طلبت خلال الفترة الماضية من نظيرتها السعودية الموافقة على تبادل المعلومات المتعلقة بالأطفال المفقودين والمعتدى عليهم جنسياً عبر شبكة الإنترنت. وأشارت المصادر إلى أن وزارة الخارجية السعودية تلقت طلباً من